محضر الجلسة 362

التاريخ: الخميس 25 رمضان 1424(2003/11/15)

الرئاسة: السيد المصطفى عكاشة، رئيس مجلس المستشارين

التوقيت: ساعة وربع ابتداء من الساعة الواحدة و45 دقيقة بعد الزوال.

جدول الأعمال: تقديم مشروع قانون المالية برسم سنة 2004.

السيد المصطفى عكاشة، رئيس مجلس المستشارين:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين السيد الوزير الأول،

حضرات السادة الوزراء،

حضرات السادة المستشارين المحترمين،

طبقا لمقتضيات المادة 255 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين يعقد المجلس جلسة خاصة تقدم فيها الحكومة مشروع القانون المالي لسنة 2004. وقبل أن أعطي الكلمة للسيد وزير المالية، أريد أن أطلب من السادة الوقوف لقراءة الفاتحة ترحما على البرلماني عضو مجلس النواب، الأخ البقالي الذي توفي على إثر حادثة بإنجلترا. الفاتحة.

الجميع وقوفا:

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم ملك يوم الدين إياك نعبد وإياك نستعين اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين. آمين.

سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين.

السيد الرئيس:

شكرا، الآن الكلمة للسيد وزير المالية لقدم مشروع الميزانية لسنة 2004، فليتفضل مشكورا.

السيد فتح الله ولعلو وزير المالية والخوصصة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصالة والسلام على خير المرسلين

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة المستشارين،

السيدات والسادة الوزراء،

يشرفني أن أقدم لكم اليوم باسم حكومة جلالة الملك مشروع قانون المالية ل 2004 بالصيغة التي تمت المصادقة عليها من طرف مجلس النواب، ومن خلال هذا المشروع، ومن خلال إجراءاته، فالحكومة تؤكد استمرار الإصلاحات وتسريع وتيرتها لتثبيت المكاسب وتحديد المسار التنموي لبلادنا.

هذا المشروع هو كذلك مشروع للدفع النوعي بالاستثمارات العمومية ومصاحبة المبادرات للقطاع الخاص، وهو أيضا يهدف إلى تعميق، من خلال تعميق البعد الاجتماعي للتدخلات العمومية، هو حريص كذلك على إعطاء أولية لقضايا التضامن والسياسة القرب من أجل التغلب على الخصاص الاجتماعي في بلادنا.

بطبيعة الحال هذا المشروع يندرج في إطار توطيد النهج الديموقراطي والحداثي الذي أقر مبادئه وأرسى مقوماته صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله لكي تكتسب بلادنا مرتكزات المناعة والاستقرار والطمأنينة، وتحرز على وسائل التقدم الاجتماعي والنهضة الشاملة، فبفضل حرص جلالة الملك على إغناء مقومات هذا المشروع، ومن خلال التوجيهات السامية والمبادرات الميدانية، تسنى لبلادنا مواجهة العديد من التحديات، فالتوجيهات الملكية الواردة في خطاب العرش، وخطاب 20 غشت، وعن افتتاح البرلمان وذكرى المسيرة الخضراء بما تتضمنه ربما تطرقت له من لإشكاليات ومواضيع مجتمعية حيوية شكلت مصدر تعبئة متواصلة، ومصدر إلهام لتعميق التدبير الحضاري لقضايا الوطن.

هكذا ابرز جلالة الملك استعداد المغرب المتعلق بمشروع بناء المغرب العربي وتوحيد صفوف شعوبه لوضع حد نهائي لما سمي بمشكل الصحراء المغربية، وذلك من خلال البحث من أوسع توافق ممكن حول حل سياسي واقعي ونهائي، منفتح على متطلبات التحضير لمستقبل مشترك لشعوب المنطقة المغاربية، ومتلائم مع مبادئ الديمقراطية وحسن الجوار، وفي احترام كامل للوحدة الترابية التاريخية للمملكة المغربية.

فتحية تقدير وإكبار للقوات المسلحة الملكية، ولدورها من أجل ترسيخ الوحدة الترابية لبلادنا.

ولقد شملت التوجيهات الملكية السامية دور الجماعات المحلية والجهات، وضرورة إسراعها بمهام النهوض بالشأن المحلي والمساهمة في تحضير البنيات الاستقبالية الكفيلة بجعل التنمية المحلية حقيقة ملموسة، كما حرص جلالة الملك على تدشين حلقة جديدة ضمن حلقات دمقرطة العلاقات الاجتماعية في بلادنا من خلال التعديلات الجوهرية المستنيرة المتضمنة في مدونة الأسرة، وبذلك تشهد بلادنا تحولا عميقا ورائدا، تحولا أطلقه أمير المومنين ضمن الحلقات المتواصلة لجعل النسيج المجتمعي المغربي الحامل للتراكمات الحضارية المشرقة يخاطب مسلسل الحداثة من منطق إرادته الخاصة وطموحاته في التقدم الاجتماعي والاقتصادي.

السيد الرئيس، الخطاب موزع على السيدات والسادة، وعلى العاملين في قطاع الصحافة، وسأعمل على التعليق عليه من خلال محاور ثلاثة أو أجزاء ثلاثة، في الجزء

الأول سأتطرق إلى الإطار العام، أو الأرضية العامة التي استندنا عليها في تحضير هذا المشروع، وفي الجزء الثاني سأعطي بعض الأضواء على مكوناته وعلى محاوره الأساسية وعلى الأولويات، وأخيرا في الجزء الثالث يخصص لإبراز المجهود العام في مجال الاستثمار، أخذا بعين الاعتبار- كما حدث في السنة الفارطة وما قبلها - خصوصية هذا المجلس، أي باعتبار توجيه المجهود الاستثماري حسب المناطق والجهات في المملكة.

فبالنسبة للنقطة الأولى، أنتم تعرفون دوليا أن سنة 2003 خيمت عليها أجواء انعدام الثقة في الساحة الاقتصادية من خلال تقلص في التجارة الخارجية، وبصفة عامة تقلص في الطلب.

طبعا مع ذلك، في بلادنا، يمكن أن نقول إن نتائج 2003 كانت نتائج لا بأس بها، طبعا تحسن في الإنتاج الفلاحي، ولكن كذلك تحسن في الإنتاج الصناعي والخدماتي والأشغال العمومية، والسكن، ونتائج لا بأس بها كذلك بالنسبة للأوضاع في قطاع السياحة.

2004 تظهر لحد الآن دوليا بأن فيها نوع من التفاؤل باعتبار أن معدل النمو العالمي قد يصل إلى 4ر3 في السنة القادمة أو 4,1 عوض 3,2 في السنة التي هي قيد الانتهاء، لكن بالرغم من هذه المؤشرات، بالرغم من أن هناك بعض الإشارات بتحسن الاقتصاد الأمريكي والياباني والأوروبي في حدود متفاوتة، فمن المؤكد أن انخفاض قيمة الدولار، خاصة في الأيام الأخيرة، والمعطيات الجيوسياسية تحتم علينا أن نكون حذرين في تفسر الوقت، وتجعلنا نبين أمامكم بأن عامل الهشاشة هو كذلك متواجد بجانب مؤشرات التحسن التي أشرت إليها، في هذا الإطار، كما ذكرت بالنسبة ل 2003 في المغرب وقع تحسن لا بأس به باعتبار أن معدل النمو وصل إلى 5,5، في حين أننا كنا ننتظر أن معدل النمو لن يتجاوز 4,3، لكن الأهم هو انه منذ ثلاث سنوات، معدل النمو في بلادنا تجاوز في المتوسط 5٪، وهو إنجاز تعتبر ضعف ما تحقق في المحيط الأورومتوسطي الذي ننتمي إليه، إضافة إلى ذلك تحكمنا في التضخم كما حدث في السنوات الفارطة باعتبار أن معدل التضخم يتمحور حول 1٪، وتزايد معدل الاستثمار إلى 23,2، وتزايد، كما حدث سنة 2000، معدل الادخار إلى حدود 26,5٪.

وكما قلت، بالرغم من الأحداث التي عرفتها بلادنا، والتي يعرفها العالم أكثر، فالنشاط السياحي بقي في مستوى جيدا وبقيت بالأساس كذلك الاستثمارات الأجنبية، خاصة من خلال عمليات الخوصصة التي سأتحدث عليها فيما بعد، في مستوى مرتفع، وبقيت تحويلات المهاجرين والمغاربة كذلك في تقدم، الشيء الذي جعلنا نحقق فائضا مهما في الحساب الجاري لميزان الأداءات، وحجم الموجودات الخارجية وصل الآن إلى 124 مليار درهم، وهي حدود بطبيعة الحال لم تكن بلادنا تعرفها، أي في حدود سنة تقريبا من الواردات.

كذلك بالنسبة لتنفيذ ميزانية سنة 2003، ويمكن أن نقول لكم، بالرغم من أننا لم ننه السنة، أن كل المؤشرات تدلل على أنه سيكون هناك فائض في المداخيل العادية، بالرغم من أن مداخيل الخوصصة لن تصل إلا إلى 6,3 عوض 12,5 التي كانت منتظرة، وهذا ناتج بالأساس، بالرغم من نجاح عملية خوصصة شركة التبغ، وان الجزء المهم وقع تحويله وتحويره إلى صندوق الحسن الثاني وسيستعمل لصالح التنمية الاقتصادية، فبالرغم من ذلك يمكن أن نقول أن نتائج تنفيذ الميزانية هي نتائج في الاتجاه الذي كنا ننتظره، خاصة باعتبار ارتفاع المداخيل من الضرائب، وباعتبار كذلك التحكم في النفقات العادية.

سنة 2003 كانت سنة مهمة من الناحية السياسية بالنسبة للمغرب خاصة بالتطور الذي حدث في إطار ترسيخ حقوق الإنسان وتجاوز مخلفات الماضي، من خلال مصادقة جلالة الملك على هيئة الإنصاف والمصالحة، الشيء الذي لا يمكن إلا أن نعتز به، والذي يرسخ دولة الحق والقانون، ومن خلال كذلك العديد من الإجراءات الهادفة إلى تخليق الحياة العامة وتطوير الإطار التشريعي والتنظيمي بفضل مساندتكم كمشرعين.

هذه السنة كانت كذلك سنة إقرار التعليل الإجباري للقرارات الإدارية، وتفعيل ديوان المظالم، والتقدم في الحوار الاجتماعي.

وأنتم هنا كممثلين للنقابات، وأحيانا للقطاع الإنتاجي، شاركتم من خلال ممثليكم في هذه الحوارات التي أدت إلى نتائج مهمة لصالح التوازن العام ببلادنا، والتي أدت كذلك إلى مصادقتكم على مدونة الشغل، التي نعتبرها بطبيعة الحال خطوة أساسية من أجل تأهيل الاقتصاد الوطني.

عرفت هذه السنة كذلك تقدما في الإصلاحات الهيكلية للعديد من المؤسسات العمومية، الشيء الذي سيمكنها من الزيادة في قيمتها المضافة بالنسبة للاقتصاد الوطني.

وواصلت بلادنا مسلسل إصلاح نظام التربية والتكوين والوظيفة العمومية، وواصلنا - كما سأبين فيما بعد - أنظمة التقاعد التي يجب أن نعمل على الزيادة على وتيرة إصلاحها في المستقبل.

كما تقدمنا في اتجاه اللاتمركز الفعلي والتثمين الملموس لوظائف وأدوار المصالح الخارجية، وهذا شيء أريد أن أؤكد على أهميته داخل مجلس للمستشارين، باعتبار أن هذه من الأدوات الأساسية لإنجاح سياسة القرب التي سأتحدث عليها فيما بعد.

أعتقد أنه من الأشياء الأساسية التي عرفتها 2003 من الناحية التجهيزية هو تدشين ميناء طنجة المتوسطي الذي

يعتبر معلمة أساسية، ليس فقط لصالح مناطق الشمال، ولكن لأنها ستؤدي إلى نوع من متوسط المغرب، لأن البحر الأبيض المتوسط كان مقفلا علينا من الناحية الاقتصادية، وبالتالي ستقوي مواقعنا بالنسبة للجيران وبالنسبة لأوروبا.

في سنة 2003 كذلك يمكن أن نقول أنه ، اتضح أن المصداقية الاقتصادية لبلادنا والمصداقية المالية لبلادنا تتطور وتتحسن بفضل عمليتين أساسيتن تعرفونهما، وهما من جهة نجاح عملية خوصصة شركة التبغ، وهو نجاح نحمد الله عليه بطبيعة الحال، بفضل الشفافية التي صاحبت هذه العملية، وبفضل كذلك التطور الذي عرفته هذه المؤسسة في الفترة الأخيرة، ونجاح كذلك عملية تعبئة قرض مهم في السوق المالي بمبلغ 400 أورو بدون الحاجة - لأول مرة - لأي ضمان خارجي، وهذا الفرض استعمل بالأساس لإرجاع الديون الغالية التي كان المغرب قد أبرمها في السنوات والعقود الأخيرة.

بطبيعة الحال هذه النجاحات هي أولا وقبل كل شيء نجاحات المغرب، وهي نجاحات المشروع الحداثي والديمقراطي الذي يبشر به جلالة الملك، وهي نجاحات تفرض كتمليننا بطبيعة الحال متابعة العمل ومتابعة الكفاح ومتابعة النضال من أجل تأهيل بلادنا.

والقانون المالي لسنة 2004، الذي أمامكم السيد الرئيس - يحاول ويسهر على الدفع في هذا الاتجاه، داخل اللجنة المختصة، مباشرة بعد هذا الاجتماع، سأقدم الأرقام الأساسية المتعلقة بهذه الميزانية.

فلذلك الآن إن سمحتم السيد الرئيس سأنتقل إلى القسم الثاني المخصص للمحاور والتوجهات الأساسية بهذا القانون، ويمكن أن ألخصها في ست فقط:

النقطة الأولى تتعلق بضرورة ومتابعة توطيد الإطار الماكرواقتصادي لبلادنا، من حيث العجز في الميزانية، والتحكم في التضخم والتحكم كذلك في المعاملات الخارجية، وذلك لطمأنة بلادنا على مستقبلها وللزيادة في الاستثمار، وللزيادة في الادخار، ولتمكين بلادنا بطبيعة الحال أن لا تسقط من جديد في بعض الانحرافات التي قد تؤدي بطبيعة الحال إلى نتائج وخيمة، كما يحدث في العديد من البلدان.

في هذا الإطار، بطبيعة الحال، سنعمل، ونحن سنعمل من الناحية الحسابية على احتواء عجز لميزانية في مستوى 3٪ بدون مداخيل، باعتبار مداخيل الخوصصة، سنعمل على متابعة التحكم في تطور أعداد الوظيفة العمومية، والنفقات العادية والتحملات المرتبطة بها، ومتابعة ترشيد نفقات المعدات والمقاصة.

بطبيعة الحال أنتم تعرفون بأن هذا يحدث بالرغم من أن الكتلة الأجرية في الوظيفة العمومية وصلت إلى حدود جد، جد مرتفعة: 12,5٪، وتمثل حاليا 37٪ من إجمالي نفقات الميزانية، و66٪ من مجموع نفقات التسيير، فهذا ناتج بطبيعة الحال كذلك على بعض الزيادات المقررة في الحوار الاجتماعي، وهي زيادات مشروعة طبيعية، ولكن بطبيعة الحال، لابد أنبهكم بأن لها مفعولا أساسيا، فخلال هذه السنة هناك زيادات تهم أولا موظفي الدولة والجماعات المحلية المرتبين في سلاليم الأجور من 1 إلى 9 على شطرين ابتداء من يوليوز 2003، زيادات كذلك لصالح المتصرفين والأطر المماثلة والتقنيين والأساتذة الباحثين، على ثلاثة أشطر، وزيادات كذلك لصالح موظفي الأمن والقوات المساعدة والوقاية المدنية ومساعدي السلطة وهيئات كتابة الضبط والقضاة المبتدئين على شطرين ابتداء من يناير 2003.

هذا يفرض علينا بطبيعة الحال أن نتقدم في آليتين: الآلية الأولى هي إعادة انتشار الموظفين، وأتمنى أن تتقدم بلادنا، ليس فقط بين الوزارات، ولكن أيضا بين الوزارات والجماعات المحلية،والآلية الثقافية هي بطبيعة الحال هي آلية التقاعد المبكر الذي سيمكن بعد العاملين في الإدارة من أن يتوجهوا للعمل في القطاع الخاص، الشيء الذي سيؤدي إلى الزيادة في مناصب الشغل بالنسبة للاقتصاد الوطني بطبيعة الحال، لأنهم سيشتغلون، وسيشغلون في نفس الوقت، إذ يتعلق الأمر، ليس فقط بتقاعد مبكر، بقدر ما يتعلق الأمر بانتشار عملية التشغيل داخل المجتمع وداخل الاقتصاد الوطني.

وسنتابع بطبيعة الحال سياسة الترشيد والتحكم في نظام المقاصة، وخاصة بعد النجاح الذي حصل في قطاع الزيت في السنوات الفارطة، والذي بطبيعة الحال سنعمل.. لأن هدفنا هو أن المساعدات يجب أن تتوجه عمليا للفقراء، عمليا للمستضعفين، وأن لا تتوجه أبدا للوسطاء. هذا هو المحور الأول.

المحور الثاني يتعلق بالمجهود الدافع لاستثمار الدولة، أو المرتبط بالدولة، فالدولة في بلد نام هي دولة دافعة، دولة قاطرة أساسا، وهذا الاستثمار سيصل بشكل تجميعي إلى حدود 70 مليار درهم في السنة القادمة، نتدخل فيه الميزانية العامة بـ19,2 من خلال كل القطاعات التجهيزية والإنتاجية والاجتماعية، وتتدخل فيه الحسابات الخصوصية بـ6,4 مليار، والحسابات الخصوصية هي امتداد لتدخل الوزارات في مجالات تعرفونها أنتم المستشارين أكثر: الطرق في العالم القروي، في الفلاحة، في الغابات.. والآن، كما سأبين فيما بعد، في قطاع السكن، خاصة لمحاربة السكن الغير اللائق، وبالإضافة إلى العديد من الوزارات الأخرى: وزارة العدل مثلا، وزارة الثقافة.. كل الوزارات بصفة عامة.. الشبيبة والرياضة.. إلى آخره..

تم هناك صندوق الحسن الثاني الذي يلعب دور الدافع، دور القاطرة بالنسبة للاستثمار، وعمليا استثماراته أو

مصاحبته، سواء بالنسبة للطرق السيارة أو للمناطق الصناعية أو المناطق السياحية، أو بالنسبة للسكن.. هي مصاحبة كذلك للاستثمار في القطاع الخاص.

ثم هناك المؤسسات العمومية، مستوى تدخلاتها ستصل إلى أكثر من 34 مليار درهم في كل القطاعات وقطاع الماء والكهرباء والطرق السيارة، وقطاع السكك الحديدية، وقطاع السكن بطبيعة الحال، وكل القطاعات، فيمكن أن نقول بأن الأمر يتعلق بالنواة الأساسية في عملية الاستثمار.

ثم - بطبيعة الحال - الجماعات المحلية التي سأتحدث عليها فيما بعد،ومرافق الدولة المسيرة بصفة مستقلة.

هذا المجهود التجميعي هو الذي يجعل الدولة دولة قاطرة.

ولكن انتقل إلى المحور الثالث: الحكومة أو الدولة، هي كذلك مصاحبة، أي مصاحبة للقطاع الخاص، لتأهيل القطاع الخاص والمقاولات الصغيرة والمتوسطة، ولتوسيع حقول المبادرة الاستثمارية، فيمكن أن أقول لكم بأننا الآن انتهينا من التحضير التام لآلية التأهيل التي ستصبح الآن عملية ابتداء من السنة القادمة من خلال بعض التغييرات أولا المؤسسية، وهذه التحويلات المؤسسية وضعت من طرف الحكومة في مشاورات عميقة مع العاملين في القطاع الخاص، عملية التأهيل بطبيعة الحال تفرض نفسها، سواء بالنسبة للقطاعات الإنتاجية التي تحل للتصدير، والتصدير شيء مهم، أو بالنسبة للقطاعات التي تعمل كذلك للسوق الداخلية، الشيء الذي سيجعلنا بطبيعة الحال.. أن تكون عملية التأهيل شمولية، تمس الموارد البشرية، وتمس طرق التدبير، وتمس العلاقات بين الإدارة والمقاولة، وتعمل كذلك على التحكم في التكنولوجيات الجديدة، وتجعل كذلك المقاولات قادرة على التحكم في سياسة تمويل نفسها.

وفي هذا الإطار لابد أن أذكر من الناحية المؤسسية الحضور المستقبلي للوكالة الوطنية للمقاولات الصغرى والمتوسطة كأرضية لتقوية ومساندة ودعم للمقاولات الصغيرة والمتوسطة.

كذلك لابد أن أتحدث على المستقبل، هي تأسيس مكتب وطني لإنعاش الاستثمارات والصادرات، الذي سيكون إطارا يوجد كل الهياكل الإدارية المكلفة باستقطاب الاستثمار، وبالدعوة للتصدير في الخارج، وسيكون تحت الوصاية المباشرة للسيد الوزير الأول.

ثم هناك شيء أساسي بطبيعة الحال، بمبادرة ملكية سامية، الآن دخلنا إلى السنة الثانية تقريبا، هو الدور الذي أصبحت تلعبه المراكز الجهوية للاستثمار، من خلال تطوير تفويض السلط من طرف الحكومة والوزراء إلى ممثليهم في المناطق أو إلى السادة الولاة.

في هذا الإطار بطبيعة الحال هناك عنصرا أساسي بجانب العنصر المؤسسي بالنسبة للتأهيل، هناك عنصر التمويل، وهنا يمكن أن أقول لكم بأن القانون المالي 2004 جاء كذلك بأشياء جديدة ودعم الأشياء التي أنجزت في السنوات الفارطة، فمثلا هناك تنشيط لكل خطوط القروض الممنوحة من طرف بعض البلدان الأوروبية أو من طرف الاتحاد الأوروبي، على أساس أن تستعمل من طرف كل الأبناك، وفي شروط لينة؛ كذلك هناك إنشاء صناديق للضمان والرفع من مخصصاتها بفضل تدخل صندوق الحسن الثاني، وهناك صندوق جديد للتأهيل إضافة الصندوق المتعلق بتجديد الوحدات الوحدات الفندقية، والصندوق الخاص بدعم ومساعدة قطاع النسيج والألبسة.

بفضل هذه الصناديق، وبفضل الأرصدة المتوفرة لها سيبلغ حجم القروض البنكية المعبأة خوالي 8 مليار درهم، ستستفيد منها المقاولات بشروط جد ميسرة كفترة سداد وسعر فائدة مما سيقوي حظوظ ربح معركة التأهل، كذلك نحن بصدد إنهاء وضع الإطار التنظيمي لتنشيط رأسمال المخاطرة أو رأس مال المجازفة لتشجيع الشركات الخاصة على هذا النوع التمويل من أجل خلق صيغ جديدة لدعم تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

في هذا الإطار المتعلق بالتأهيل هناك إجراء مهم جدا في القانون المالي يهدف بالأساس إلى النقص من جديد من ثمن الطاقة الكهربائية المستعملة في القطاع الإنتاجي، ومن خلال الإعفاء من الرسم الداخلي على استهلاك المحروقات والزفت المعدني من جهة، ورفع الضريبة على القيمة المضافة في الكهرباء الصناعية من 7 إلى 4٪، دون أن يكون هناك أي انعكاس بالنسبة لسعر الكهرباء العائلي باعتبار الالتزامات التي حددتها الحكومة مع المكتب الوطني للكهرباء.

هناك العديد من الإجراءات الأخرى الهادفة كذلك إلى مصاحبة القطاع الخاص والقطاع الإنتاجي وأذكر منها:

- توسيع الامتيازات الضريبية إلى دوائر المصدرين غير المباشرين
- تحديد العامل الضريبي سيكون لعملية إيداع السندات للاستحقاق.
- إصلاح مدونة التسجيل في اتجاه التبسيط والملاءمة.
- إضافة ثلاث سنوات أخرى في منح تفضيلات جبائية لعمليات ولوج البورصة التي يقوم بها الشركاء.
- وأخيرا إحداث فوائد عن تأخير أداء الصفقات العمومية لصالح المقاولات.

معنى هذا أن الخزينة العامة للمملكة هي نفسها ستعاقب نفسها في حالة ما إذا تأخرت عن القيام بالأداءات التي لها أن يؤديها بالنسبة لكل المقاولات التي تدخل في تدبير الصفقات العمومية.

وأدخل - السيد الرئيس إلى المحور الرابع، وهو محور مهم وجديد، كان السيد الوزير الأول عدة مرات، خاصة

عندما قدم برنامجه أمامكم، وتحدث عليه، ويمكن أن أقول لكم بأننا وصلنا إلى مستوى التفعيل، ويتعلق الأمر بسياسة السكن الاجتماعي، ومرجعنا هنا بطبيعة الحال هو توجيهات ملكية سامية داعية إلى مراجعة طرق مقاربة ومعالجة قضايا السكن والتعمير.. والحكومة أدخلت الآن هذه التوجيهات إلى مستوى التفعيل من خلال مقاربة جديدة، وفي نفس الوقت من خلال إغناء المقاربات السابقة، هدفنا أولا بالأساس هو أن نصل إلى التزام بإنجاز 100 ألف وحدة سكنية لمواجهة العجز بالنسبة للسكن غير اللائق.

والمقاربة ستند على خطتين مرتبطين: من جهة الزيادة في العرض ومن جهة إنعاش الطلب.

بالنسبة للعرض، فإن أهم شيء هو أولا توفير وتسخير 4000 هكتار من الأملاك المخزنية تعزز ب 2700 هكتار من أراضي الجموع، أي العمل على الزيادة في العرض من طرف الأراضي التي ستستعمل لمواجهة العجز في مجال السكن الاجتماعي والاقتصادي، وهذا بطبيعة الحال فيما بعد وفي إطار شروط تفضيلية - هذه الأراضي ستعطى بطبيعة الحال، سيحدث تعاقد بين الحكومة وبين شركات العقاري التي ستقوم بإنجاز الوحدات السكنية بتكلفة معينة ومحددة سلفا وفي ظرف زمني مضبوط على أساس دفتر تحملات شفاف.

وفي هذا الإطار فإن سياسة المؤسسات العمومية المختصة في قطاع السكن ستتغير، هذه المؤسسات ستتدخل بالأساس لتهيئ البنية الاستقبالية في التجهيز على أساس أن يحدث هناك تعاقد مع القطاع الخاص ليتكلف هو بالإنتاج، وفي هذا الإطار، بطبيعة هناك أداة جديدة دعمتها ميزانية 2004 وتتعلق بالزيادة في الإمكانية المالية لصندوق التضامن من أجل السكن، فالمشروع المالي يقترح عليكم رفع الرسم المطبق على الإسمنت من 5 إلى 10 سنتيم للكيلوغرام، وهو ما سيوفر لصالح هذا الصندوق حجما جديدا من موارده في مستوى مليار أو أكثر من مليار درهم في السنة القادمة، وانطلاقا من هذه الإمكانيات الجديدة فإن الدولة ستزيد في تدخلاتها. تحدثت عن العرض - سأتحدث الآن عن الطلب فالهدف بطبيعة الحال هو توفير سكن اجتماعي جاهز لا يتجاوز ثمنه 120 ألف درهم، وهو كذلك توفير صيغ على شكل سكن نصف جاهز وبقع أرضية مجهزة جزئيا وتدريجيا.

إذن الزيادة في الطلب بالأساس من خلال مقاربة جديدة ومهمة هادفة إلى وضع الخاص صناديق للضمان لصالح الموظفين من جهة، الصالح العاملين في القطاع الخاص، وحتى لصالح العاملين في القطاع الغير المنظم، والهدف من إنشاء هذه الصناديق هو تغطية مخاطر القروض وتمكين المواطنين ذوي الدخل المحدود من أن يحصلوا على قروض تمتد مدتها حتى إلى 25 سنة، بمعدلات فوائد جد منخفضة.

إضافة إلى ذلك هناك إجراءات أخرى تهدف بطبيعة الحال إلى الدفع بهذه السياسة السكنية الجديدة، مثلا أذكر منها:

- توسيع مجالات الاستفادة من السلفات الصغرى للسكن والربط بشبكتي الكهرباء، والماء الشروب.

- إنشاء آليات لتطوير التوفير المخصص للسكن في إطار الصيغ الجديدة لإصلاح نظام الادخار، وتخويل حق الخصم من الضريبة العامة على الدخل على الفوائد المستحقة على القروض الممنوحة من طرف مؤسسات الأعمال الاجتماعية، وكذلك من طرف المقاولات.

- إنشاء صندوق ثان للتوظيف الجماعي لتسديد القروض العقارية، أريد هنا أن أبرز أن الاهتمام بقضايا السكن لا يهم المدن فقط، ولكن يهم كذلك العالم القروي، والعالم القروي يمكن أن أقول لكم هو أولوية الأولويات، متواجد في تدخلات كل الوزارات، ليس فقط وزارة الفلاحة، ولكن وزير التعليم، وزارة التجهيز..الطرق،وزارة الصحة.. وكل الوزارات التي تهتم بقضايا القرب وقضايا التضامن.

هذا ما سيؤدي بطبيعة الحال إلى المحور الخامس المتعلق بترسيخ سياسة القرب وتعميق التضامن الاجتماعي، هذه الآلية التي كان السيد الوزير الأول قد قدمها لكم وبين لكم بأننا سنعمل على التسريع في وتيرة العمل لكي نصل في 2007 بالنسبة لتوزيع الماء الشروب والكهرباء والطرق في العالم القروي إلى نتائج أسرع بكثير مما كنا قدرناه من قبل.

ولكن سياسة القرب هي سياسة لاتهم فقط هذه القطاعات التي تحدثت عليها، بل تهم كذلك ميدان ان التعليم وخاصة التعليم في العالم القروي وتعليم الفتاة، تهم كذلك الشباب، السياسة التي دشنت في السنة الفارطة مثلا بالنسبة لتنظيم العطل وتوسيعها ودمقرطتها، سياسة مكافحة الأمية، سياسة تطور التربية غير النظامية، سياسة التكوين المهني... هذه كلها حقول مرتبطة بسياسة القرب في إطار الدفع به.

وفي هذا الإطار لابد أن أبرز أنه بالنسبة للعجز الكبير الذي يعرفه قطاع الصحة العمومية، فإن ميزانيتها ارتفعت إلى حدود 5,5 مليار، منها مليار ان للمعدات والتجهيز، أي بزيادة تقترب من 6٪.

والمحور الأخير هو محور الإصلاحات لأن التطور في بلادنا لا يمكن أن يكون فقط كميا، لابد أن يكون كيفيا، والإصلاحات هي التي تحسن الفعالية بالنسبة لتدخل الدولة، والفعالية بالنسبة لمسار الاقتصاد الوطني والعلاقات بين عالم الإنتاج والدولة.

في هذا الإطار بطبيعة الحال أريد أن أشير، من خلال كل المنافذ التي ستقدم من طرف السيدات والسادة والوزراء

في اللجان المتخصصة، إلى أن حقول الإصلاحات التي بدأت ستتوسع، وهناك حقول جديدة ستفتح في سنة 2004، أذكر أولا ضرورة العمل من أجل الرفع من أداء ونجاعة نظام التربية والتكوين والعمل الثقافي، لا من الناحية المؤسسية، ولا من الناحية التسييرية، عملنا سيتقوى في هذا الاتجاه.

ثانيا إصلاح سير وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، هذا مستجد من أجل التحكم الإيجابي في تدبير الشأن الديني وفي اتجاه التمنيع الروحي للمغاربة بشكل سليم وبشكل كذلك منفتح.

ثالثا تعميق مسلسل إصلاح القضاء خصوصا بفضل مساندتكم بفضل النصوص التي وافقتم عليها والتي ستوافقون عليها مستقبلا، ومساطر وممارسة، ومن أجل كذلك تقوية الثقة بين المواطنين لكي تتمحور الثقة حول تأهيل القضاء، والثقة كذلك بين المستثمرين والقطاع المنتج وعالم القضاء.

هناك مجال رابع للإصلاحات يتعلق بإصلاح الإدارة وتحديث التدبير العمومي، هنا الدولة ستتقدم لكم بالمزيد من الإجراءات، هناك أولا التحسين في تدبير الميزانية باعتبار أن الميزانية سواء في تحضيرها أو في إنجازها أو في مراقبتها، أصبحت الآن مرتبطة بضوابط النجاعة، أي ليس المهم هو الوسائل، المهم هو النتائج، الشيء الذي يفرض مقاربة شمولية بالنسبة لكل الوزارات، أي أن ميزانية كل الوزارات يجب أن تقرأ شموليا، وليس بالتقسيمات الكلاسيكية، لنعرف مدى نجاعتها ومنفعتها، وكذلك الاهتمام ببعض القطاعات الأساسية وخاصة القطاعات النوعية، أي إلى أي حد المرأة أو الطفل يستفيدان من الميزانية في هذا القطاع أو ذاك.

كذلك هناك بعض النقط الأساسية المرتبطة بإصلاح الإدارة، تتعلق بإصلاح المساطر بطبيعة الحال وإصلاح القوانين، والعمل على تحضير منظومة جديدة بالنسبة للموظفين.

وطبعا داخل هذا القانون المالي سنقدم لكم مقاربة جديدة بالنسبة لتدبير التقاعد، تقاعد الموظفين المتقاعدين حاليا، وتقاعد الموظفين العاملين حاليا والذين سيتقاعدون في المستقبل، يجب أن نطمئنهم على مستقبلهم، ومن هنا سنقدم لكم بطبيعة الحال داخل هذا القانون المالي بعض الإجراءات المهمة التي ستساعد من جهة على تأخير مرحلة الوصول إلى عجز الصندوق المغربي للتقاعد لكي لا نسقط في المشاكل التي يواجهها عدد من البلدان، ولكن هناك كذلك التقاعد بالنسبة للمؤسسات العمومية التي بدأنا بحلها انطلاقا من المكتب الوطني للسكك الحديدية ومن شركة التبغ، والتي سنعمل في السنوات القادمة ابتداء من سنة 2004 على مواجهة اختناقاتها وعجزها، بالنسبة مثلا للمكتب الوطني للكهرباء، والمكتب الوطني للماء الشروب، أو بالنسبة للمكتب الشريف للفوسفات أو بالنسبة للمكتب الوطني المكلف بالموانئ.

هناك كذلك حقل آخر للإصلاحات يتعلق بتطوير الأداء العام للقطاع المالي والمصرفي، هنا المغرب سيدخل إلى مرحلة الجيل الثاني أو الثالث للإصلاحات، هناك الجيل الذي بدأ في 93، والذي تطور في 98، و99، والآن سنصل إلى جيل جديد ابتداء من هذه السنة، الشيء والذي سيفرض متابعة إصلاح المؤسسات العمومية المالية، ويفرض علينا أن نعمل كذلك على تحديث تشريعنا.

وفي هذا الإطار يسعدني أن أخبركم بأنه في صباح هذا اليوم صادق مجلس الحكومة برئاسة السيد الوزير الأول على نصين أساسين سيقدمان لكم قريبا بعد أن يقدما للمجلس الوزاري برئاسة جلالة الملك، الأول يتعلق بإصلاح النظام البنكي في المغرب، والثاني يتعلق بإصلاح نظام بنك المغرب قانون 1959.

وهدفنا في هذا الإطار هو المزيد من الشفافية، والمزيد من الحداثة، والمزيد من خلق شروط المنافسة، من أجل العمل على تطوير العلاقات بين المجال المالي والمجال الإنتاجي.

هناك قطاع آخر يتعلق بإصلاح القطاع النقلي وتقوية شبكاته وتجهيزاته، قطاع النقل أساسي سواء تعلق الأمر بأي نوع من أنواع النقل: النقل الطرقي أو البري، أو الجوي أو على السكك... في كل هذه المنافذ فإن الحكومة مقبلة على إصلاحات مهمة ، هادفة إلى الزيادة في الشفافية في العلاقات بين مكونات هذه القطاعات والدولة،، وإزالة كل وسائل الاحتكار، وكل وسائل التمايز بطبيعة الحالة.

وأخيرا أريد أن أشير إلى إصلاح آخر مهم، هو إصلاح النظام السمعي البصري، في هذا الإطار،الحكومة بدأت بدراسة النص المتعلق بهذا القطاع في إطار توجيهات ملكية سامية، وفي إطار كذلك الدفع بإقرار التعددية، ونحن لا يمكن إلا أن نسجل بطبيعة الحال التنوع في مجال السمعي البصري.سيدي الرئيس، أن سمحتم الآن سأصل إلى النقطة الثالثة المخصصة للبعد الجهوي لميزانية الاستثمار العمومي، والتي أحاول منذ ثلاث سنوات أن أقدم لكم من خلالها الميزانية اعتبارا لخصوصية هذا المجلس.

أولا يجب أن نسجل التطور الأساسي الذي حدث في سنة 2003 في إصلاح الميثاق الجماعي بفضل التوجيهات الملكية السامية،هذا الميثاق الذي وسع مجال المبادرات بالنسبة للجماعات المحلية، وحسن وضعية الأعضاء المنتخبين وعمل على توضيح قواعد التسيير ومراقبة الهيئات المحلية والأجهزة المرتبطة بها.

هذا الإصلاح له كذلك نتائج من الناحية المالية، في هذا الإطار وموازاة مع إصلاح الميثاق الجماعي هناك تدابير

مالية تتخذ حاليا من أجل تحسين ظروف تدبير الميزانية المحلية، ويتعلق الأمر بالأساس:

أولا: إعادة صياغة البيان الموازني للجماعات المحلية ومخططها المحاسبي لتأمين انسجام وتوحيد كيفية تقديم الميزانيات.

ثانيا: تفعيل المقتضيات الدستورية الخاصة بالمجالس الجهوية للحسابات.

ثالثا: إعداد مراجعة شاملة لنظام الضرائب المحلية قصد تبسيطه والرفع من مردوديته.

والحكومة في 2004 ستقدم لكم اقتراحات في مشروع إصلاح النظام الضريبي المحلي، وإن كان داخل القانون المالي أدخلنا تغييرا جزئيا يتعلق بالأساس بقطاع السياحة.

لابد كذلك أن أشير إن أن موارد الجماعات المحلية في تزايد،وأعطي بعض الأرقام، لقد انتقلت مواردها بفضل إيرادات الضريبة على القيمة المضافة بالأساس - أعطي أولا إيرادات الضريبة على القيمة المضافة بالأساس - أعطي أولا إيرادات الضريبة على القيمة المضافة هذه الإيرادات ارتفعت من 6,5 مليار في سنة 2000 إلى 8,18 مليار في مشروع قانون المالية لسنة 2004، وهذا ناتج بطبيعة الحال على أن حصيلة الضريبة على القيمة المضافة تتزايد.

كذلك أشير إلى أن حصة الجهات من الضريبة على الشركات، ومن الضريبة العامة على الدخل ارتفعت من 189 مليون درهم سنة 2000 إلى 322 مليون درهم في السنة القادمة لكن المهم هو أن نبرز التقدم الحاصل في البعد الجهوي لميزانية الدولة، وذلك من خلال تفعيل الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى السيد الوزير الأول في 9 يناير 2002 حول التدبير اللامتمركز للاستثمار، فهناك الآن تغيير كيفي مهم في العلاقات مابين الوزارات ومابين القطاعات الجهوية، هذا التغيير يعطي مسؤوليات أكبر لهذه القطاعات، وتفويضات اكبر في تدبير الميزانية،الشيء الذي سيزيد بطبيعة الحال من أدوات اللاتركز وأدوات الجهوية.

وأريد كذلك أن ابرز أهمية الشراكة بين الدولة وبين الجماعات المحلية، وأحيانا بين القطاع الخاص أو حتى مكونات المجتمع المدني، سواء في تدبير المشاريع الاقتصادية او حتى في تدبير بعض المشاريع التي عندها طابع اجتماعي مثلا محاربة الأمية.. ويمكن أن أقول اة هذه الشراكة دشنت في عمليات محاربة آثار الجفاف، ويجب أن نعمل على تقويتها خاصة لصالح تأهيل العالم القروي.

الآن ،إن سمحتم سأقدم بعض مكونات الميزانية جهويا، أقول بعضها لأن هناك أولا ملاحظة أساسية: جزء مهم من ميزانية التجهيز لا يمكن تقسيمه، لأنه لا يمكن توزيعه، ويتعلق الأمر بنفقات الدفاع الوطني.. الدفاع الوطني يدافع عن البلاد في كليتها، وبالتحملات المشتركة، وبالدراسات والأبحاث ذات الطابع العام.

ولذلك، في نهاية الأمر، ما يمكن أن يوزع عمليا هو 6 مليار درهم، أي تقريبا 56 من الغلاف الإجمالي.

كذلك أريد أن ابرز أن هناك بعض المشاريع التي يمكن أن يكون موقعها في مكان معين، ولكن يستفيد منها المغرب في كليته:

مثلا عندما ننشئ الجامعة، عندما ننشئ المستشفيات، عندما ننشئ مدارس، عندما ننشئ محطات لإنتاج للطاقة الكهربائية...

فإنها وإن كانت متموقعة في مكان معين، فإنها في الواقع تستفيد منها كل البلاد.

كذلك في هذا التقديم الذي سأقدمه لكم، لن أتحدث على المشاريع الصغيرة لأن ذلك ليس هو المهم، سأبرز فقط المشاريع الكبرى المتعلقة بكل قطاع، ولن أقسم هذا التقسيم حسب الجهات الستة عشر، ولكن ، مثلما حدث في السنة الفارطة، حسب سبع مناطق متجانسة جغرافيا واقتصاديا. ويتعلق الأمر بـ:

- الدار البيضاء الكبرى مع الشاوية ورديغة.
- الرباط وسلا وزمور وزعير والغرب والشراردة بني حسن من طنجة وتطوان.
- فاس بولمان مع مكناس وتافيلالت.
- دكالة عبدة مع تادلة وأزيلال.
- سوس ماسة درعة العيون بوجدور واد الذهب الكويرة كلميم السمارة.
- مراكش مع تانسيفت الحوز.

الجهة الشرقية مع تازة والحسيمة وتاونات.

وفي هذا الإطار سآخذ كل منطقة وأعطي بعض الأمثلة. أريد أن أبدأ بمنطقة الدار البيضاء الكبرى، الشاوية ورديغة:

فاستثمارات الدولة بالنسبة لهذه المنطقة من المقدر أن تصل إلى اكثر من 16,4 مليار كالتزام، أي 38٪، يمكن أن تظهر 38٪ نسبة مهمة، ولكن إذا اعتبرنا الكثافة السكانية، فان الأهمية محدودة ، أي أننا إذا اعتبرنا، لكثافة السكانية فإن المناطق القليلة السكان هي المستفيدة أكثر.

الميزانية العامة لهذه المنطقة تأخذ 11٪

- صندوق الحسن الثاني نعتبر بأنه يمكن أن يوجه 25٪ لهذه المنطقة
- المؤسسات العمومية 44٪.

ما هي المشاريع الأساسية الكبرى في هذه المنطقة ؟

بناء الطريق السيار الدار البيضاء الجديدة.

ثم بناء الطريق السيار سطات مراكش الذي بدأ الآن وكل الاتفاقيات التمويلية المتعلقة به وقعت.

- بالنسبة للمطارات تقوية وتحديث البنيات وأجهزة مطار محمد الخامس، وكذلك العمل على توسيع المحطة

الجوية... (لن أعطي الأرقام حتى لا أثقل عليكم، ولكنها موجودة في الخطاب الذي سيوزع عليكم).

- في ميدان الموانئ: تقوية المنشآت المينائية لكل من الدار البيضاء والمحمدية.

- في ميدان السدود: إنجاز سد بوكركور لحماية مدينة المحمدية من الفيضانات وتزويد بعض المدن المجاورة بالماء الصالح للشرب، وكذا ري 1200 هكتار.

- في ميدان الطاقة، تحديث تجهيزات المحطة الحرارية بالمحمدية للرفع من طاقتها الإنتاجية بمبلغ 308 مليون درهم.

- في الميدان الصناعي والمنجمي إنجاز البنيات التحتية الخارجية للحاضرة الصناعية بالنواصر وإتمام مركز غربلة الفوسفاط ووحدة المعالجة بإحداث مركز لسحق الفحم وتكييف أفران التجفيف في خريبكة واليوسفية.

- في ميدان التعليم العالي: إتمام وتجهيز كلية الحقوق بالدار البيضاء

- في ميدان السكن: إنجاز العديد من المشاريع السكنية من طرف المؤسسة الجهوية للتهيئة، ومن طرف شركة التشارك.

أمر الآن، السيد الرئيس - إلى منطقة الرباط سلا زمور زعير الغرب الشراردة بني حسن طنجة تطوان، هذه المنطقة تبدأ من الرباط كما تلاحظون، ولكنها تصل إلى جزء كبير من الشمال، والغلاف المخصص لها هو 10,7 مليار، أي 25٪.

تأخذ 30٪ من الميزانية

53٪ من صندوق الحسن الثاني، ونفسر لماذا: بالأساس مشروع طنجة المتوسط.

21 ٪ من المؤسسات العمومية.

- في ميدان الموانئ أهم إنجاز بطبيعة الحال، تتصورونه، يتعلق بإنجاز مركب ميناء طنجة المتوسطي الذي دشنه جلالة الملك خلال هذه السنة، كذلك تقوية المنشآت المينائية بكل من القنيطرة والمهدية وطنجة.

- في مجال السدود: تعلية سد سيدي محمد بن عبد الله لتعزيز تزويد عدة مدن من الرباط إلى الدار البيضاء، مواصلة إنجاز سد الرواص لتزويد مدينة تطوان والمراكز المجاورة لها بالماء الصالح لشرب، الشروع في إنجاز سد واد الرمل لتزويد ميناء طنجة المتوسط.

- في ميدان الطاقة والبحث العلمي: مواصلة إنجاز مركز الدراسات النووية بالمعمورة، وتثنية الربط الكهربائي بين المغرب وإسبانيا.

- في ميدان السكن، مواصلة إنجاز برامج المؤسسة الجهوية التهيئة والبناء، وكذلك تدخلات إضافية للوكالة الوطنية لمحاربة السكن غير اللائق والشركة الوطنية للتجهيز والبناء، وهذه القطاعات تهم في الواقع التراب الوطني.

- في ميدان الطرق السيارة: مواصلة إنجاز الشرط الرابط بين أصيلا وطنجة، وبداية الشرط الرابط بين تطوان الفنيدق

- في الميدان الفلاحي: توسيع المناطق المسقية باللوكوس على مساحة 4000 هكتار، وكذلك توسيع المناطق المتعلقة بسهل الغرب، كذلك تهيئة المناطق البورية بمنطقتي الخميسات وسيدي قاسم، ومواصلة إنجاز برامج التنمية الاقتصادية للريف الغربي أي مشروع (DRRO)

في ميدان الصيد البحري: إنشاء قرى للصيادين بوادي لاو قرب تطوان والشماعله بإقليم شفشاون، وإحداث مراكز لتفريغ مراكب الصيد بالقنيطرة وطنجة.

- في الميدان الرياضي: إنجاز المركب الرياضي بطنجة في أفق ترشيح بلادنا لتنظيم مباريات كأس العالم لنسبة 2010.

- في ميدان التعليم والتكوين والثقافة: عدة مشاريع أذكر منها إتمام وتجهيز كلية الحقوق بطنجة، مواصلة إنجاز المعهد الوطني للعلوم التطبيقية بطنجة، توسيع المعهد العالي للتيكنولوجيا بطنجة، مواصلة إنجاز المعهد العالي للموسيقى الرقص بالرباط، بداية بناء متحف الفنون المعاصرة، بداية بناء المكتبة الوطنية بالرباط إن شاء الله ابتداء من 2003.

أمر الآن - السيد الرئيس - إلى منطقة فاس بولمان مكناس تافيلالت.

الاستثمارات ستصل إلى 2,7 مليار منها 11٪ من الميزانية، وسيتدخل صندوق الحسن الثاني ب 172 مليون درهم، وستتدخل المؤسسات العمومية بملياري درهم تقريبا.

وتهم هذه الاستثمارات:

- في ميدان السدود إنجاز سد سيدي سعيد لتزويد مدينة ميدلت والمراكز المجاورة لها بالماء الصالح للشرب، ولتعزيز الري الكبير بمنطقة ملوية السفلى والري الصغير والمتوسط بمنطقة ملوية الوسطى.

- في ميدان التعليم والتكوين: تجهيز كلية الطب والصيدلة بفاس، توسيع الحرف بمكناس، إنشاء كلية ذات شعب متعددة بالراشدية

- في ميدان الصحة: تشييد المركز الاستشفائي الجامعي بفاس

- في الميدان الفلاحي: مواصلة إنجاز مشروع التنمية القروية المندمجة المرتكزة على الري الصغير والمتوسط بنواحي خنيفرة.

- في ميدان السكن هناك عمليات تجهيز الأراضي وبناء دور السكن من طرف المؤسسة الجهوية للتهيئة لجهة فاس، وكذلك جهة مكناس وتافيلالت

- في ميدان السكك الحديدية: مواصلة أشغال تغيير مسار وتثنية الخط الرابط بين سيدي قاسم ومكناس، ومواصلة أشغال تثنية الخط الرابط بين مكناس وفاس.

أصل الآن - السيد الرئيس - إلى منطقة دكالة عبدة ازيلال، يصل الغلاف الإجمالي لمجهود الدولة الاستثماري الى 3,7 مليار درهم، منها 559 مليون من الميزانية العامة للدولة، و230 مليون من صندوق الحسن الثاني و3 مليار تقريبا من المؤسسات العمومية.

أهم المشاريع:

- في ميدان المعادن: إحداث وحدة معالجة الحامض الفوسفوري ورفع طاقة مركز التحبيب بأسفي التابع للمكتب الشريف للفوسفات ورفع طاقة مراكز التحبيب بالجرف الأصفر.

- في ميدان الطاقة مواصلة إنجاز محطة لتحويل الطاقة عن طريق الضخ بأفورار.

- في ميدان الصناعة: إنجاز التجهيزات الخارجية للحظيرة الصناعية بالجرف الأصفر من خلال ربطها بشبكات الكهرباء والماء والتطهير والطرق والاتصالات.

- في الميدان الفلاحي: إعادة تأهيل الري الكبير بدكالة بتجديد قنوات الري بدوائر سيدي بنور وسيدي إسماعيل ، ومواصلة إنجاز مشروع التنمية القروية المندمجة ببور الساحل وأزيلال.

- في ميدان الصيد البحري: إنشاء قرى للصيادين برأس بدوزة قرب أسفي والوليدية باقليم الجديدة.

- في الميدان السياحي: بطبيعة الحال هناك المشاريع المتعلقة بالحوزية والتي انتهت دراستها الآن وأعطيت للشركة التي ستقوم ببنائها.

- في ميدان التعليم: إحداث مؤسسة تعليم السلك الأول الجامعي بأسفي.

أصل الآن إلى منطقة سوس ماسة درعة العيون الساقية الحمراء بوجدور واد الذهب لكويرة كلميم السمارة.

استثمارات المجهود الحكومي ستصل إلى أكثر من 4ر5 مليار منها أكثر من مليار من ميزانية الدولة و140 مليون من صندوق الحسن الثاني، والمؤسسات العمومية ستتدخل بمستوى جد مرتفع: 3ر4 مليار درهم.

ويتعلق الأمر بعدة قطاعات:

في ميدان الموانئ إنهاء الأشغال لتوسيع وتجهيز ميناء العيون، توسيع المنشآت المينائية بسيدي إيفني.

- في الميدان الفلاحي: استصلاح المناطق البورية بدوائر تارودانت وطاطا.

- في ميدان الصيد البحري، إحداث قرية للصيادين بتيفيت، وإحداث خمس نقط لتفريغ مراكب الصيد بإقليم العيون ومراكز للتفريغ بالصويرة.

- في الميدان السياحي: العمل على الدفع بمشروع تاغازوت ابتداء من السنة القادمة.

- في الميدان الرياضي: بناء المركب الرياضي لأكادير في إطار ترشيح المغرب لتنظيم مباريات كأس العالم 2010.

- في ميدان التعليم: إحداث المعهد العالي للعلوم التطبيقية بأكادير، وإنشاء كلية الحقوق بنفس المدينة، وإنشاء كلية ذات شعب متعددة بتارودانت.

- في مديدان الماء الصالح للشرب: مواصلة إنجاز برامج تزويد مدينة أكادير والمراكز المحيطة بالماء الصالح للشرب.

في ميدان السكن: تجهيز الأراضي وبناء دور للسكن من طرف المؤسسة الجهوية للتهيئة والبناء، ومواصلة إنجاز برامج العودة والوحدة والوفاق المتمثلة في تجهيز 13500 قطعة أرضية وبناء 10 آلاف دور للسكن بالعيون والسمارة وبوجدور والداخلة بتكلفة إجمالية تصل إلى مليار ونصف من الدراهم.

أصل الآن، السيد الرئيس، إلى منطقة مراكش تانسيفت الحوز، المجهود الاستثماري سيصل إلى 2,6 مليار درهم، تساهم الميزانية العامة للدولة ب 11٪ من هذا المبلغ، وصندوق الحسن الثاني ب 103مليون درهم والمؤسسات العمومية بمستوى مرتفع: 1,89 مليار درهم، وهذه الاستثمارات تهم بالأساس:- في الميدان الفلاحي: مواصلة إنجاز مشروع التنمية القروية المندمجة المرتكزة على الري الصغير والمتوسط، مواصلة تنفيذ برامج التنمية القروية بالمناطق الجبلية لمنطقة الحوز، وتنمية الحوض المائي لمنطقة اوريكا وحمايتها من مخاطر الفيضانات.

- في ميدان التعليم:- تجهيز كلية الطب والصيدلة بمراكش، وإحداث المعهد الوطني للعلوم التطبيقية بنفس المدينة.

- في ميدان الصحة: إنشاء المركز الاستشفائي الجامعي بمراكش

- في الميدان السياحي: هناك مجال (موكادور) قرب الصويرة بعد الاتفاقية التي وقعت كذلك مع القطاع الخاص، ومجال أكدال بمدينة مراكش.

- في الميدان الرياضي: بناء المركب الرياضي لمراكش في أفق ترشيح بلادنا لتنظيم كأس العالم.

المنطقة السابعة هي الجهة الشرقية، تازة الحسيمة تاونات، ولابد هنا أن أسجل أهمية الزيارات الملكية السامية إلى هذه المنطقة التي تعطي كل سنة، وهذا ما حدث خلال هذا الشهر الكريم، دفعة بالنسبة لكل المشاريع التنموية في هذه المنطقة العزيزة علينا.

الاعتمادات المخصصة ستصل إلى 2ر38 مليار درهم، 11٪ منها من الميزانية العامة للدولة، و55 مليون درهم من

صندوق الحسن الثاني، و1,66 مليار درهم من المؤسسات العمومية.

المشاريع الاستثمارية الكبرى هي:

- في ميدان الماء الصالح للشرب: تزويد مدينة وجدة والمراكز التابعة لها بالماء الصالح للشرب.

- في ميدان السكن: تدخلات المؤسسة الجهوية للتهيئة والبناء.

- في الميدان الفلاحي والتنمية القروية، هناك عدد من المشاريع التي لا تزال مرتبطة ببرامج محاربة آثار الجفاف الذي دام عدة سنوات على بعض المناطق الجنوبية الشرقية خاصة طاطا وفيكيك، وكذلك إنجاز الري الصغير والمتوسط بدائرة الساهلة باقليم تاونات، ومواصلة إنجاز مشاريع التنمية القروية المندمجة بمنطقة تاوريرت تافوغالت.

- في الميدان الصناعي: إنجاز التجهيزات الخارجية للحظيرة الصناعية بسلوان بإقليم الناضور.

- في ميدان التعليم: مواصلة إنجاز مشروع المعهد الوطني للعلوم التجريبية بوجدة، وإنشاء مؤسسة تعليم السلك الأول الجامعي بكل من تازة والناضور، والتحضير لبناء كلية الطب بوجدة.

- في ميدان الصحة، وارتباطا بهذا المشروع ، بناء الموكب الاستشفائي بوجدة، والمساهمة في إنجاز مركب الاستشفائي بوجدة، والمساهمة في إنجاز مركز متخصص في مرض السرطان بنفس المدينة.

- في ميدان الموانىء: توسيع المنشآت المينائية بالحسيمة.

في ميدان السياحي: المشروع الكبير للسعيدية الذي وقع فيه تعاقد مع شركة اسبانية، وسيبدأ فيه العمل قريبا.

السيد الرئيس، بعد أن أنهيت الحديث على الجهات، لابد أن أرجع إلى البرامج الاستثمارية للجماعات المحلية التي تتجاوز 6 مليار درهم.

بطبيعة الحال لا نتوفر على التقسيم المتعلق بها الآن لأن ميزانيات الجماعات المحلية لاتزال قيد التحضير، ولكن أن أقول لكم بصفة تقريبية إن الطرق والأزقة تأخذ 24٪ من هذه الميزانية، والتطهير 2٪، والبنايات والتجهيزات الجماعية 36، والكهرباء 7٪، والماء الصالح للشرب 2٪، والتأثيث والتجهيز 11٪، واقتناء العقارات 4٪، والاستثمارات المندمجة 7٪، تدخلات مختلفة 7٪.

بطبيعة الحال نلاحظ أن توزيع تدخلات الجماعات المحلية مرتبط بالكثافة السكانية:فالمنطقة الأولى، منطقة الدارالبيضاء تأخذ 31٪ والمنطقة الثانية التي تمتد من الرباط إلى تطوان تأخذ 26٪، ومنطقة فاس بولمان التي تمتد إلى تافيلات تأخذ 10٪، ومنطقة دكالة تأخذ 7٪، وتشمل دكالة عبدة إلى أزيلال، منطقة سوس إلى الصحراء العزيزة علينا 10٪، مراكش الحوز: 4٪، والجهة الشرقية تأخذ 12٪.

ونلاحظ هنا أنه إذا اعتبرنا عدد السكان فإن المناطق الأقل سكانا هي التي تأخذ النصيب الأكبر بالنسبة لكل فرد.

بطبيعة الحال المناطق التي فيها السكان أكثر تأخذ إجماليا مبالغ أكبر.

من حيث التمويل أريد أن ابرز أن تمويل ميزانية الجماعات المحلية يعتمد في حدود 96٪ على فائض ميزانية التسيير وعلى قروض صندوق التجهيز، بينما لا تمثل مساهمة الضريبة على القيمة المضافة إلا4٪، لماذا ؟ لأن جل هذه الضريبة تذهب إلى ميزانية التسيير.

السيد الرئيس، قبل أن أنهي أريد أن أبرز أنه من خلال تقديم التوجيهات الكبرى لمشروع الميزانية، فإننا نقف على الجوانب الكبرى لإشكالية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا، ونقف كذلك على متطلبات تمنيع الاقتصاد الوطني ومستلزمات النهوض بالمشهد الاجتماعي.

وكما كان الحال في كل المشاريع القانونية المقدمة أخيرا، يحمل مشروع 2004 المعروض على مداولة مجلسكم الموقر عددا من عناصر التجديد التي ذكرتها ضمن مسلسل تأكيد مكاسب بلادنا في الحقل السياسي والاقتصادي والمالي، وضمن تعميق التطور المؤسساتي والتأهيلي الشامل للبلاد.

فنجاح هذا التأهيل هو قضية الجميع، وقضية الفاعلين الاقتصاديين وكذلك الفاعلين الاجتماعيين، فالخطوات المتخذة لجعل بلادنا تندمج في محيطها المباشر، المتجسد في الفضاء المتوسطي، تتوخى تعميق النهج التشاركي المتقدم حاليا مع الاتحاد الأوروبي، والذي نتحدث فيه مع الاتحاد الأوروبي، وتتوخى كذلك التحضير لبناء منطقة التبادل الحر مع الولايات المتحدة، وتتوخى كذلك العمل على تطوير علاقة التبادل الحر مع البلدان الجنوب متوسطية.

كل هذا يتم، والمغرب المتمسك ببناء اتحاد المغرب العربي كاختيار استراتيجي كما قال جلالة الملك، ببذل كل الجهود لتطوير علاقاته الاقتصادية من منطلق التقارب والسلم بين كل الشعوب.

ومن خلال تنويع مجهود الدولة قطاعيا واجتماعيا ومجاليا يبرز المشروع كحلقة من حلقات التجديد الذي يطرأ على السياسة الاقتصادية والمالية بصفة مستمرة، وهو تجديد يعكس استمرار الإصلاحات الكبرى، وفي نفس الوقت يواكب مستلزمات طمأنة بلادنا على حاضرها ومستقبلها من خلال ترسيخ المكاسب الديموقراطية في ميدان النهوض بالتدبير العمومي، المالي والاقتصادي، فمشروع الميزانية الذي أتى بمستجدات تهم تطوير الجهاز الإنتاجي ومواجهة الخصاص الاجتماعي والسكني،

مشروع اهتم بالجانب الكيفي وارتقى به وفي اتجاه إنضاج شروط تعبئة مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، الممثلين في هذا المجلس، لإعمال المزيد من الإصلاحات، واستيعاب منطقها ومراميها من طرف الجميع.

إنه مشروع يعكس متطلبات السياق العام للبلاد الذي يعرف وحدة كل المغاربة في مواجهة المناورات المحدقة بالوحدة الترابية، ويعكس كذلك إجماع كل الفئات الاجتماعية على تعميق مشروع المجتمع الديموقراطي كمرتكز لتمنيع الكيان المغربي تمشيا مع النهج التحديثي الذي تكرسه باستمرار التوجيهات الملكية لجلالة الملك محمد السادس أعزه الله.

وقد شكل الاعتزاز الجماعي الواسع بمكسب مدونة الأسرة قيمة مضافة لتطوير المجتمع المغربي بما يحمله من آفاق واعدة نحو بناء مجتمع تترسخ داخله قيم الاجتهاد والتعبئة من أجل الصالح العام والتضامن بين مكونات الأمة، إنه مثال ساطع على قدرتنا في مواجهة التحديات، وعلى الإرادة الجماعية في جعل المغرب يراكم مقومات المناعة ويوسع حقوق المنجزات نحو التقدم الاجتماعي والتنمية الشاملة. والسلام عليكم.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد وزير المالية والخوصصة على عرضه القيم، وأريد أن أشكر السيد الوزير الأول والسيدة والسادة أعضاء الحكومة على حضورهم هذا الاجتماع، وأشكر السيدة والسادة المستشارين المحترمين.

وقبل أن أرفع الجلسة أذكر السادة المستشارين أعضاء لجنة المالية أن هذه اللجنة ستعقد اجتماعا مباشرة بعد رفع الجلسة شكرا مرة أخرى ورفعت الجلسة.